

عزيز صالح: يجب الانتقال من المراقبة التقليدية إلى نمط جديد من الافتحاص

القيادي بالجمعية المغربية لفتشي الثانوي طالب برفع قيمة التعويضات عن التنقل والإقامة بما يوازي تكلفتها الحقيقية

يتناول الحوار الذي أجراه «الصباح التربوي» مع عزيز صالح، عضو المكتب الوطني للجمعية المغربية لفتشي الثانوي، وكاتب فرع الجمعية ببني ملال، مجموعة من الإشكاليات التي ما زالت تعوق عملية إصلاح منظومة التربية والتكوين سيما المرتبطة بهيأة التفتيش التربوي التي أولاها البرنامج الاستعجالي مكانة تليق بدورها التربوي، نظرا للأدوار الجديدة التي باتت تؤديها للنهوض بقطاع التربية الذي يشكو اعتلالات عديدة. وشدد عزيز صالح على ضرورة الاستجابة للمطلب الهيكلي لإعادة الاعتبار إلى أدوار المفتش، انسجاما والتوجهات الجديدة التي أكدت على ضرورة الانتقال من المراقبة التربوية بشكلها التقليدي إلى نمط جديد هو الافتحاص السوسيو تربوي. وفي ما يلي نص الحوار:

● ما موقع هيئة التفتيش التربوي في البرنامج الاستعجالي؟
● بداية، لا بد من التذكير بأن الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتقرير المجلس الأعلى للتعليم يشكلان الإطار المرجعي الذي يحكم منطق الإصلاح في البرنامج الاستعجالي. كما أن البرنامج يعتمد مقاربة جديدة تحدد قطيعة مع المنهجيات السائدة، وتروم بالأساس جعل المتعلم في قلب منظومة التربية والتكوين لتوفير تعلمات ترتكز على المعارف والكفايات الأساسية وتكوين مدرسين ملين بالطرق والأدوات البيداغوجية اللازمة لممارسة مهامهم في مؤسسات ذات جودة توفر للتعلم ظروف عمل مناسبة.

لن يتحقق هذا إلا بانخراط إيجابي لهيأة التفتيش التربوي لتقوم بدورها الاستراتيجي. وهنا لا بد من إبراز البعد التربوي في البرنامج الاستعجالي الذي يمكن ممارسته من خلال طرح أسئلة تتعلق بالممارسة التربوية والمردودية والتقييم وسؤال الجودة.

وبالرجوع إلى المجالات والمشاريع المكونة للبرنامج الاستعجالي، نجد أن معالجة قضية التفتيش التربوي جاءت في سياق المجال الثالث «مواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية»، وهو مجال يستند إلى ثلاث دعوات كبرى تروم تحسين فعالية العاملين في قطاع التربية

وتعزيز الكفاءات من أجل ضمان جودة عالية في صفوف المدرسين والمؤطرين والإداريين وتعزيز التاطير وتنوع وتكوين مختلف المتدخلين لتأمين مواكبتهم عن قرب، وتحسين صورة مهنة المدرس وترشيده الموارد البشرية لضمان تدبير أكثر مرونة لها، وتوفير مناخ وشرط عمل، بشرية ومادية، مشجعة ومحفزة. والحديث عن موقع هيئة التفتيش التربوي في البرنامج الاستعجالي يتم بصفة عامة من خلال كل المشاريع وبصفة خاصة المشروع 16 المتعلق بـ «تعزيز البات تاطير وتنوع وتكوين الأطر التربوية». وتم اعتماد أربع دعوات في هذا المشروع منه إجراء صيغ التاطير الذي يعتبر مدير المؤسسة حجر الزاوية في التاطير وملاءمة نظام التقييم إذ وضع شبكة للتقييم تشمل جميع المؤسسات وإعادة تحديد أدوار جهاز التفتيش من خلال مراجعة الهيكلة وتعزيز المسؤوليات وكذا تعزيز وتوضيح

العلاقات مع الشركاء الاجتماعيين. وحول إعادة تحديد أدوار جهاز التفتيش، تشير وثائق البرنامج الاستعجالي إلى اعتماد مبدأ المناطق التربوية، إذ يتم تحديد مناطق بيداغوجية تشمل على مؤسسات تنتمي إلى أسلاك مختلفة، ما يمكن من تتبع سير تعلمات مجموعات التلاميذ طيلة فترة تعلمهم، وتشغل لهذا الغرض فرق مكونة من المفتشين ومديري المؤسسات والمدرسين لتحقيق الأهداف المحددة المتعلقة بمستوى تعلمات التلاميذ ونسب نجاحهم. كما يتم أيضا إحداث بنية دائمة لقياس مستوى تعلمات التلاميذ حتى يتأتى التسريع بتصحيح كل الاختلالات المحتملة تالافيا لأي انقطاع وارد، كما يتم وضع مؤشرات دقيقة للإداء في كل مؤسسة دراسية. ويكون فريق التفتيش مسؤولا عن جودة التعلم بالمخطة التربوية ومستوى التلاميذ في كل سلك من الأسلاك الدراسية. ويتم عقد لقاءات منتظمة لفائدة

المدرسين للإخبار والتاطير. كما تناط بهم عملية تقييم عمل المدرسين ووضع الدرجات المناسبة للتقييم من خلال تحديد شبكات جديدة للتقييم تمكن من إنجاز تقييم مميّز وشفاف، تكوين يركز على الكفايات و تكون له دلالة مباشرة على التطور المهني للمدرس. كما يتم التقييم التربوي على مستويين، مستوى فردي يهتم المدرس ومستوى جماعي، ويتم ذلك عبر النتائج العامة التي تحققت على مستوى المنطقة التربوية ككل. وهنا لا بد من الرجوع إلى الوثيقة الإطار لتنظيم التفتيش لسنة 2004 التي تعتبر المرجع الذي ينبغي اعتماده لبلورة تصور منطقي لمناطق التفتيش. ومعلوم أن هذه الوثيقة كانت نتاج مقاربة تشاركية بين الوزارة واللجنة التشريعية المكونة من النقابات والجمعيات. والعودة إلى قراءة هذه الوثيقة في الوقت الراهن سيكون لها أثر إيجابي لبلورة تصور العمل بالمناطق التربوية.

أهم مكونات الملف المطالب لهيأة التفتيش

يمكن رصد أهم مكونات الملف المطالب بهذه الهيأة في المطالب الملح لهيأة التفتيش التربوي بالتعليم الثانوي، من خلال العمل على استتراك ثغرات النظام الأساسي (2003/02/10) بما يتواءم ومتطلبات الهيئة الإطار لتنظيم التفتيش، وفق ما هو موصى به الهيئة التفتيش التربوي من مهام تتلخص في إجراء مشاريع البرنامج الاستعجالي، ما يفتح آفاق الانصاف المادي لهيأة ويسير مساطر ترقيةها. وكذا المراجعة الأخيرة لقيمة التعويض التكميلي عن التفتيش المحدث بمقتضى الرسوم 2.02.854 بتاريخ 2004/02/10. إذ مازال بعيدا كل البعد عن الانصاف مع الوضع الاعتباري للمفتشين التربويين للتعليم الثانوي وطبيعة المهام المنوطة بهم. إضافة إلى الرفع من قيمة التعويضات عن التنقل والإقامة بما يوازي تكلفتها الحقيقية في شكل تعويض جزافي يعم على كافة أطر التفتيش، وتعميم التعويض المخصص للمكلفين بمهام تنسيق التفتيش الجهوي والمركزي المنصوص عليهم في المادة 89 من النظام الأساسي على المفتشين المنسقين التخصصيين جهويا ومركزيا بمقتضى التعليم الجديد

للتفتيش، وإحداث تعويضات تحفيزية لياقي مستويات التنسيق على الصعيد المحلي، سواء في العمل التخصصي أو المشترك وتيسير شروط وأساليب الترفي حتى تصبح عادلة ومنصفة والتجديد بالنسبة النهائية للوضعية الإدارية والمادية للأفواج الأخيرة من متخري مركز تكوين مفتشي التعليم والتفتيش عن الأطر وتنظيم حركة التنقل دورية ومنظمة لفائدة المفتشين للتخفيف من معاناة التنقل ومخاطره. وبخصوص ظروف عمل الهيئة، تطلب الجمعية بتوفير شروط ممارسة مهام التفتيش في إطار علاقات عمل إدارية وتربوية واضحة وتحسين ظروف واليات اشتغال المفتشين بتوفير أدوات ووسائل العمل الضرورية، سواء بتأهيل الفترات الحالية أو إحداث مقرات جديدة، وتجهيزها بوسائل العمل المكتبية والمعلوماتية، وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة لتسيير المفتشيات الإقليمية والجهوية وتوفير وسائل التنقل ومقرات الإقامة، وخاصة بالنسبة إلى النقابات الإقليمية الشاسعة وتخصيص اعتمادات مالية سنوية (في ميزانية الأكاديميات) لتغطية نفقات تجهيز وتجديد وصيانة المفتشيات، ومتطلبات إنجاز المشاريع والأنشطة التي يفرضاها تنفيذ مهام التفتيش وإعداد خطة للتكوين المستمر تلائم المهام المنوطة بالمفتشين التربويين للتعليم الثانوي مع إعادة فتح مركز تكوين مفتشي التعليم على أساس تصور جديد للتكوين الأساسي، يستجيب لحاجات التنظيم الجديد للتفتيش، ويستدرك الخصاص في الموارد البشرية الذي يتضاعف سنويا.

س. ف. (بني ملال)



بيت القصير

العلاقات التربوية



عبد الكريم مفضال

يحفل جانب العلاقات التربوية مكانة بارزة، إن لم نقل حساسة، ضمن أي منظومة تربوية، لذا يولى الجانب العلائقي أهمية قصوى تنظيرا وممارسة من قبل الباحثين والساشرين على تصور الخلفيات الفلسفية ووضع السياسات التربوية، سيما في الأنظمة التعليمية المتقدمة. وتستمد هذه الأهمية من طبيعة التربية والتعليم نفسيهما، باعتبارهما عمليتين يباشرهما الإنسان، وتستهدفان الإنسان في الآن ذاته، بما يترتب عن ذلك من تداخلات وتعقيدات وإسقاطات وتمثلات غاية في التشابك وتبادل التأثير. فعملية التدريس مثلا، لا يمكن أن تنتج عنها النجاعة المطلوبة إذا لم توطرهما علاقة تربوية سليمة بين المرابي والمربي، تبنين أساسا على آليات نفسية اجتماعية قوامها الطابع الوجداني، فأي علاقة بين الأستاذ والتلميذ لا تستحضر الجوانب الانفعالية، العاطفية بالخصوص، لا يمكن أن تصلح قناة لتمرير المعارف والمهارات وأنماط السلوك المستهدفة، من هنا كان كسب ثقة التلميذ واحترام شخصيته والتعاطف معه إلى درجة الحب غير المشروط أهم مدخل لاكتساب التعلمات.

والأمر نفسه ينسحب على باقي العلاقات التربوية، وإن كانت بين راشدين، كعلاقة مفتش - أستاذ، ومدير - أستاذ، ومفتش - مدير، أو ما يصطلح عليه بثالوث القيادة التربوية، التي يتوقف نجاح إنجاز مهامها وتفعيل وظائفها على التناسق والتكامل.

وإن كانت العلاقة بين مكونات القيادة التربوية اتسمت منذ عقود بالتوتر وضعف الانسجام بدليل التظلمات والشكايات الموضوعة لدى الإدارات (نقابات - أكاديمية - وزارة) والمشور غسليها في أحيان كثيرة على صفحات الجرائد، فإن علاقة الأستاذ - تلميذ، التي ظلت حبيسة سلطة لا محدودة في الزمان والمكان للأول على الثاني، خرجت عن سياقها، سيما في العقد الأخيرين إذ لطفت على السطح ظواهر اجتماعية ما فطنت تتسع وتهدد كيان المدرسة المغربية، من قبيل انتشار المخدرات، وتعاطي المشروبات الكحولية داخل المؤسسة التعليمية، وممارسة مختلف أنواع العنف المادي والرمزي والجسدي. وما الأحداث الأخيرة التي غطتها الصحافة الوطنية، والحملات الأمنية التي تستهدف محيط المؤسسات التعليمية إلا دليل على هذا الانفلات.

لقد وصل التسبب الحاصل، خصوصا لدى تلاميذ الثانوي التأهيلي، وبصورة أقل في الثانوي الإعدادي، إلى حد تهديد الأساتذة (الإناث بشكل خاص) بالقتل وبمختلف وسائل وأشكال الانتقام لمجرد توجيه ملاحظة أو تقدير نقطة لا تروق للتلميذ أو توجيهه إلى الإدارة أو الحراسة العامة. ولا يسلم من هذه التحرشات سوى الذين اضطروا إلى فهم اللعبة وفضلوا ممارسة التفاوض، تنفيذًا للمثل المصي «ابعد عن الشر وغني لو».

لقد آن الأوان للتفكير والاشتغال على مجال العلاقات بين الفاعلين في حقل التربية والتعليم، لأنه مهما تطورت المقاربات والمناهج والفضاءات والوسائل، فإذا لم تستقم هذه العلاقات إيجابيا، فلن تتحقق الأهداف التي نصبو إليها.

داسيا لوغان الجديدة
نهاية التنازلات
72 200 درهم

أريد السياقة بأمان
أريد فضا. أوسع
و أريد أحسن معدل ثمن/خدمات



DACIA assistance

2 ANS GARANTIE

www.dacia.ma

Think big, pay little*
Exigez plus, payez moins

المزيد من الإتساع و التصميم في شكل عصري : قباضات الأبواب بتصميم أنيقا بلون الكروم. الواجهتان الأمامية و الخلفية بتصميم جديد. الرمز الجديد لداسيا أكثر مقاومة. إلخ. داسيا لوغان الجديدة ابتداء من 72 200 درهم مع احتساب الرسوم. و استفيدوا أيضا من الخدمات الفريدة ل DACIA ASSISTANCE **

